الأمم المتحدة

S/2009/96

مجلس الأمن

Distr.: General
17 February 2009
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه التقرير المتعلق بأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة كوستاريكا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (انظر المرفق).

وقد أعدت الوثيقة تحت مسؤوليتي الشخصية، بعد مشاورات أجريت مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين. وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خورخي **أوربينا**
السفير
الممثل الدائم

030309 020309 09-24053 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

تقييم لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة كوستاريكا (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)

مقدمة

عالج مجلس الأمن خلال فترة رئاسة كوستاريكا طائفة عريضة من المسائل الإقليمية شملت مسائل البوسنة والهرسك، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا - بيساو، والعراق، وكوسوفو، والشرق الأوسط، ونيبال، ولبنان، والصومال، والسودان. وانتخب المجلس بتزامن مع الجمعية العامة خمسة قضاة في محكمة العدل الدولية، وتلقى التقرير المنسق لهيئاته الفرعية الثلاث المعنية بمكافحة الإرهاب، وأجرى مناقشة مفتوحة بشأن صون السلم والأمن الدوليين: تعزيز الأمن الجماعي عن طريق تنظيم الأسلحة والحد منها بصورة عامة.

وعرض رئيس مجلس الأمن تقرير مجلس الأمن السنوي المقدم إلى الجمعية العامة وأدلى ببيان باسم أعضاء المجلس. وأدلى ببيان باسم أعضاء المجلس أيضا خلال الاجتماع الرسمي الذي يعقد بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وعقد مجلس الأمن خلال هذا الشهر ١٦ جلسة رسمية، ونظرا للطابع الحساس الذي تكتسيه بعض المسائل المبلغ عنها، أدرج في برنامج المجلس وعقد تسع مشاورات له بكامل هيئته، وجلسة خاصة واحدة عقدت مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

واتخذ المجلس خلال هذا الشهر ثلاثة قرارات (بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي/البوسنة والهرسك)، واعتمد ثلاثة بيانات رئاسية (كوت ديفوار، وتعزيز الأمن الجماعي عن طريق تنظيم الأسلحة والحد منها بصورة عامة، وكوسوفو)، وأدلى رئيس مجلس الأمن بأربعة بيانات للصحافة (بيانان عن غينيا - بيساو، وبيان عن الصومال، وبيان عن الهجمات الإرهابية المنفذة ضد مومباي، الهند).

أفريقيا

كوت ديفوار

اعتمد المجلس في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر بيانا رئاسيا بشأن كوت ديفوار (S/PRST/2008/42) عبر فيه عن بالغ قلقه إزاء احتمال حدوث تأخير في الانتخابات للمرة الثالثة في كوت ديفوار منذ توقيع اتفاق واغادوغو للسلام، وحث الأطراف في بلد الغرب الأفريقي هذا على أن تتوصل إلى اتفاق بشأن جدول زمني جديد للانتخابات يتسم بالمصداقية، مع العلم أن الانتخابات الرئاسية ستنظم قبل متم ربيع عام ٢٠٠٩، وعلى أن تتخذ خطوات فورية ومحددة لاستكمال عمليتي تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

نظرا للوضع الهش السائد في هذا البلد، قدم آلان لو روا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، إحاطة إلى المجلس خلال مشاوراته بكامل هيئته بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وطلب إلى المجلس، في معرض تقديمه جملة أمور مثل تفاصيل الاحتياجات في الميدان، الإذن بقوات إضافية حتى يتسنى للبعثة تنفيذ الولاية المسندة إليها.

وعقد المجلس في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر جلسة علنية بشأن الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكان معروضا عليه نص الرسالة المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/703).

واتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨) الذي أذن بموجبه بزيادة مؤقتة في القوام العسكري لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تصل إلى ٢ ٧٨٥ من الأفراد العسكريين، وفي قوام وحدة الشرطة المشكلة التابعة لها تصل إلى ٣٠٠ فرد. وأذن المجلس، وهو يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وعلى نحو ما أوصى به الأمين العام في رسالته المؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2008/703)، بنشر هذه القدرات الإضافية فورا إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وأعرب عن اعتزامه تمديد هذا الإذن بمناسبة تجديد ولاية البعثة، مؤكدا أن فترة بقاء القوات الإضافية ستتوقف على الحالة الأمنية في كل من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ترأست بعثتا بلجيكا وفرنسا الدائمتان جلسة معقودة وفقا لصيغة آريا بشأن الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وترأس الجلسة وزير الشؤون الخارجية في بلجيكا، كاريل دي غوشت.

وعقد المجلس في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في البعثة استمع خلالها مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، كما جاء في البلاغ الصادر في نفس اليوم، إلى إحاطة قدمها ألان دوس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وجاء في البلاغ أيضا أنه جرى تبادل للآراء بين أعضاء المجلس والسيد دوس وممثلي البلدان المساهمة بقوات المشاركة في الجلسة.

وفي جلسة علنية معقودة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم ألان دوس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة، إحاطة إلى المجلس. وذكر أن القتال الذي اندلع مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية أدى إلى تشريد عدد إضافي من السكان يبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ فرد، للمرة الثانية أو الثالثة في بعض الحالات، وذلك في الجزء الشرقي من البلد. ورحب بالمساعي المكثفة الإقليمية والثنائية المبذولة مؤخرا من أجل إيجاد حل للأزمة. وأشار إلى سن وقف إطلاق النار وإلى أن عدة جماعات مسلحة انسحبت لتشكيل منطقة فاصلة بين مختلف القوات في الجزء الجنوبي من كيفو الشمالية. وأبلغ المجلس بأن أوليسيغون أوباسانجو، المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، سيعود إلى المنطقة في نهاية الأسبوع لمعالجة مسألة استمرار وجود الجماعات المسلحة الرواندية فيها ولمتابعة بلاغ نيروبي.

وأدلى ببيانين خلال الإحاطة أتوكي إليكا، ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن ضمن أعضاء المجلس، وزير الشؤون الخارجية في بلجيكا الذي حث المجلس على الانخراط بشكل كامل في حل الأزمة.

وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى المجلس على إثر الجلسة العلنية، ونظرا للوضع الهش السائد في الميدان، مشاورات بكامل هيئته لتبادل الرأي مع الممثل الخاص للأمين العام.

غينيا – بيساو

أدلى رئيس مجلس الأمن في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ببيان للصحافة باسم أعضاء المجلس الذين رحبوا بإجراء الانتخابات التشريعية في غينيا – بيساو في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وفقا للجدول الزمني المقرر وبشكل منظم وسلمي.

وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان للصحافة باسم أعضاء المجلس أدان بأشد العبارات الهجوم العنيف المنفذ من قبل عناصر عسكرية في ٢٣ تشرين

الثاني/نوفمبر ضد إقامة رئيس غينيا – بيساو، جاوو برناردو فييرا. وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن أسفهم لوقوع هذا الحادث الخطير بعد إجراء الانتخابات السلمية والمنظمة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

الصومال

عقد المجلس في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر جلسة علنية بشأن الحالة في الصومال اتخذ خلالها بالإجماع القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨) الرامي إلى تشديد حظر توريد الأسلحة إلى الصومال، الدولة المنكوبة بأعمال العنف، بتحديد الجزاءات المفروضة على منتهكي الحظر وتوسيع نطاق ولاية اللجنة المشرفة على الحظر. وقرر المجلس، وهو يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فرض تدابير تقييد السفر وتجميد الأصول على الجهات من الأفراد والكيانات التي تشارك في أنشطة تهدد السلام أو العملية السياسية وتعرقل إيصال المساعدة الإنسانية، إضافة إلى منتهكي حظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) والمعدل بموجب القرارات اللاحقة.

وأدلى رئيس مجلس الأمن عقب الجلسة ببيان للصحافة بشأن الصومال شجع فيه أعضاء المجلس جميع الأطراف في الصومال على تنفيذ اتفاق جيبوتي تنفيذا كاملا، وأكدوا ضرورة قيام جميع الجهات التي لم تنضم بعد لهذا الاتفاق بالانضمام له على سبيل الاستعجال. وبينما أكدوا على أن إحراز التقدم في عملية سياسية شاملة أمر أساسي من أجل تحسين الحالة الأمنية والإنسانية، أعربوا عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية وهشاشة العملية السياسية، وأعادوا تأكيد التزامهم بالنظر في الخطوات المقبلة الممكن اتخاذها. وأخيرا، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء عدد حوادث القرصنة في عرض الساحل الصومالي.

وأجرى المجلس أيضا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر مناقشة للاستماع لإحاطات قدمها هيلي مينكيريوس، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، وريزيدون زينينغا، مدير شعبة أفريقيا الثانية في إدارة عمليات حفظ السلام، وإيتيميوس ميتروبولوس، الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، وللنظر في تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2008/709)، بما في ذلك مكافحة القرصنة في عرض الساحل الصومالي.

وعقد مجلس الأمن على إثر ذلك مشاورات بكامل هيئته لتبادل الآراء مع مقدمي الإحاطات.

السودان

في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم إدموند مولي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى المجلس بشأن آخر تقرير للأمين العام بشأن السودان (S/2008/662)، واستمع المجلس إلى معلومات مستكملة عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة في السودان حتى ٤ تشرين الأول/أكتوبر.

وقدم الأمين العام المساعد في الجلسة العلنية إحاطة إلى المجلس عن تنفيذ اتفاق السلام الشامل في جنوب السودان، وعن الكيفية التي ساهم بها في تطبيع الأوضاع في المنطقة وعودة المشردين، غير أنه ذكر بأنه لا يزال يتعين على الأطراف في المنطقة الاضطلاع بأعمال كثيرة، بمساعدة المجتمع الدولي، من أجل ضمان استقرار دائم.

وأعقب الإحاطة مشاورات للمجلس بكامل هيئته تبادل فيها أعضاء المجلس الآراء مع الأمين العام المساعد.

آسيا

بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان

اضطلع أعضاء المجلس من ٢٢ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ببعثة إلى أفغانستان.

العراق

أجرى المجلس في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر مناقشة قدم خلالها ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام للعراق، إحاطة إلى المجلس ذكر فيها أمام أعضاء المجلس أنه يجب على العراقيين، عقب تراجع كبير في أعمال العنف في عام ٢٠٠٨، مواصلة الإفادة من الزخم الحاصل من أجل إرساء الاستقرار على المدى الطويل، وأنه ينبغي الإثناء على حكومة العراق لما أحرز من تقدم. وقال إن العراق مدعو الآن إلى إتاحة الخدمات والضمانات الأمنية والظروف المناسبة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإقامة مؤسسات مستقلة ذات مصداقية، وإزالة التوترات بين مختلف طوائفه.

وعرض الممثل الخاص للأمين العام تقرير الأمين العام (S/2008/688)، وقال إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ركزت في الأشهر الأخيرة على دعم أعمال التحضير للانتخابات، وعلى تمهيد سبل تسوية مشكل الحدود الداخلية المتنازع بشأنها، وعلى دعم استراتيجيات التنمية الوطنية وتيسير شراكة العراق مع المجتمع الدولي ومع البلدان المجاورة له.

واستمع المجلس أيضا إلى بيانين أدلى بهما ممثل الولايات المتحدة، باسم القوة المتعددة الجنسيات، وممثل العراق.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إحاطة إلى المجلس عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأعرب عن الأسف لأنه من المرجح ألا تفي إسرائيل والفلسطينيون بالتزامهم المتعهد به في مؤتمر أنابوليس بالتوصل إلى اتفاق بحلول نهاية السنة. ورحب في الوقت نفسه بتأكيد الطرفين دخولهما في مفاوضات مباشرة ومتواصلة ومكثفة.

وعلى إثر الإحاطة، عقد المجلس، نظرا لما تتسم به المسألة من حساسية، مشاورات بكامل هيئته تبادل خلالها أعضاء المجلس الآراء مع وكيل الأمين العام.

لبنان

في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم مايكل ويليامز، المنسق الخاص للأمين العام، إحاطة إلى المجلس خلال المشاورات التي عقدها بكامل هيئته بشأن لبنان، وناقش المجلس خلالها تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

نيبال

في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى المجلس مناقشة أعقبتها مشاورات من أجل مناقشة تقرير الأمين العام بشأن طلب نيبال مساعدة الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيه (S/2008/670) الذي أثنى على الأطراف في نيبال لالتزامها بتعزيز الديمقراطية، ولكن جاء فيه أيضا أن حالات التأخير الممكن تفهمها في تشكيل الحكومة لم تؤد إلى إحراز ''التقدم المأمول'' الذي من شأنه إتاحة إكمال بعثة الأمم المتحدة السياسية الخاصة في البلد، المعروفة ببعثة الأمم المتحدة في نيبال، لأنشطتها بحلول نهاية ولايتها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في السابق.

وقدم أيان مارتن، الممثل الخاص للأمين العام لنيبال، إحاطة إلى المجلس عما أسماه التقدم ''الملموس'' الذي أحرزه شعب نيبال في سبيل السلام والديمقراطية، وعن المساعدة المقدمة من بعثة الأمم المتحدة في نيبال، وعن الدعم المطرد المطلوب من المجتمع الدولي. وذكر أيضا أنه قد تكون ثمة حاجة إلى تمديد البعثة إلى ما بعد ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

أوروبا

البوسنة والهرسك

عقد مجلس الأمن في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر جلسة علنية بشأن الحالة في البوسنة والهرسك، واتخذ القرار ١٨٤٥ (٢٠٠٨) الذي أذن بموجبه لقوة تحقيق الاستقرار التابعة للاتحاد الأوروبي (قوة الاتحاد الأوروبي) الاضطلاع لفترة سنة إضافية حتى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بولايتها المتمثلة في كفالة مواصلة الامتثال لأحكام اتفاق دايتون للسلام التي أنهي القتال بموجبها في هذا البلد في عام ١٩٩٥.

كوسوفو

أجرى المجلس في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر مناقشة بشأن تنفيذ قراره ١٢٤٤ (١٩٩٩) ونظر خلالها في تقرير الأمين العام (S/2008/692) الذي يغطي أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والتطورات ذات الصلة بها في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

وقدم لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة إحاطة إلى المجلس عن الحالة العامة في كوسوفو. وذكر أن الوضع يظل هادئا ومستقرا، غير أنه تبين أن مرحلة الانتقال السياسي التي أعقبت إعلان كوسوفو عن استقلالها في ١٧ شباط/فبراير أكثر تعقيدا مما توقعه العديد من المراقبين.

واستمع المجلس إلى بيانين أدلى بهما وزير الشؤون الخارجية في صربيا، فوك جريميتش، واسكندر هيسيني، باسم كوسوفو.

واعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2008/44) رحب فيه بالتقرير، وجاء فيه أنه يرحب، مع مراعاة موقفي بلغراد وبريشتينا من التقرير على النحو الوارد في بيانيهما، باعتزامهما التعاون مع المجتمع الدولي.

السلم والأمن الدوليان

مناقشة مفتوحة بشأن تعزيز الأمن الجماعي وتنظيم الأسلحة

أجرى المجلس في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر مناقشة مفتوحة بشأن البند المعنون ''صون السلم والأمن الدوليين: تعزيز الأمن الجماعي عن طريق تنظيم الأسلحة والحد منها بصورة عامة''، وكان معروضا عليه نص الرسالة المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة (S/2008/697).

وترأس الجلسة أوسكار آرياس سانتشيز، رئيس كوستاريكا والحائز لجائزة نوبل للسلام، وأوضح أن وفده دعا إلى إجراء المناقشة من أجل دراسة المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة التي تسند إلى المجلس مسؤولية تعزيز السلم والأمن بأقل تحويل للموارد إلى التسليح، بوضع خطط منهاج لتنظيم الأسلحة. وأكد أنه آن الأوان للاعتراف بالصلة بين تبديد الموارد المخصصة للتسلح من جهة والحاجة إلى الموارد من أجل التنمية من جهة أخرى.

وخاطب المجلس سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، الذي تلا بيانا للأمين العام قال فيه الأمين العام إن تعزيز الأمن الجماعي كفيل ببناء الثقة بين الدول وبتمهيد الطريق لإبرام اتفاقات وللتعاون في ميادين أخرى، بما يتيح الترابط المطرد بين البلدان بشبكة مصالح مشتركة وتفاهم أفضل ودعم متبادل.

ومن ضمن أعضاء المجلس الأربعة عشر الآخرين الذين أدلوا ببيانات، قال صامويل لويس نافارو، نائب رئيس بنما ووزير الشؤون الخارجية فيها، إن أحد الشواغل الأمنية الدولية الرئيسية تتمثل في استمرار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي يؤجج النزاعات ويزيد المشاكل الاجتماعية تفاقما.

وأكدت وفود أخرى، في جملة أمور، على العلاقة المعقدة والتي لا تتسم دوما بالتوازي فيما بين نزع السلاح والتنمية.

ورحب المتكلمون باعتماد اللجنة الأولى للجمعية العامة لمشروع قرار بعنوان ''نحو عقد معاهدة بشأن تجارة الأسلحة: وضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها''.

واعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2008/43) ذكر فيه أن تنظيم وخفض الأسلحة والقوات المسلحة من أهم التدابير اللازمة لتعزيز السلم والأمن الدوليين بأقل تحويل لوجهة موارد العالم البشرية والاقتصادية. واعترافا من المجلس بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان عناصر مترابطة يدعم بعضها بعضا، أكد على ما لوجود نظام فعال متعدد الأطراف من أهمية في التصدي بطريقة أفضل للتحديات والتهديدات التي يواجهها العالم، وكرر التأكيد على أن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتصلة بصون السلم والأمن تماشيا مع الفصل الثامن من الميثاق يمكن أن يحسن الأمن الجماعي.

التقارير المنسقة المقدمة من رؤساء لجان مكافحة الإرهاب

أجرى مجلس الأمن في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر مناقشة للاستماع إلى إحاطات قدمها رؤساء هيئاته الفرعية الثلاث المعنية بمكافحة الإرهاب، وهي اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، التي كان يترأسها آنذاك سفير بلجيكا يان غرولز؛ واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، التي يترأسها سفير كرواتيا نفين يوريكا؛ واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، التي يترأسها سفير كوستاريكا خورخي أوربينا. وعرضت اللجان تقاريرها عن ١٨٠ يوما التي غطت أعمال اللجان خلال نصف السنة الأخير، وذلك وفقا للقرارات ١٨٠٥ (٢٠٠٨) و ١٨١٠ (٢٠٠٨) و ١٨٢٢ (٢٠٠٨).

مسائل أخرى

محكمة العدل الدولية

في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قام كل من المجلس والجمعية العامة خلال جلستين متزامنتين ومنفصلتين بإعادة انتخاب قاضيين كان من المقرر أن تنتهي فترة عملهما وبانتخاب ثلاثة قضاة جدد للعمل في محكمة العدل الدولية. والقضاة الخمسة المنتخبون هم من البرازيل (أنطونيو أوغوستو كانسادو ترينيداد)، وفرنسا (روني أبراهام)، والأردن (عون شوكة الخصاونة)، والصومال (عبد القوي أحمد يوسف)، والمملكة المتحدة (كريستوفر غرينوود).

التقرير السنوي المقدم من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة

في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض رئيس المجلس، على نحو ما وافق عليه أعضاء المجلس الآخرين سابقا، التقرير السنوي لمجلس الأمن (S/63/2) المقدم إلى الجمعية العامة الذي يغطي الفترة الممتدة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

وذكر رئيس مجلس الأمن، باسم جميع أعضاء المجلس، بأن التقرير السنوي يدل على تنوع المسائل التي ناقشها المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير وعقد فيها ٢١٩ جلسة رسمية، ١٩١ جلسة منها كانت علنية، بالإضافة إلى ١٨ جلسة مع البلدان المساهمة بقوات، وعقد مشاورات بكامل هيئته ١٧٧ مرة.

وأشار رئيس مجلس الأمن أيضا إلى أن المجلس اتخذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٥٨ قرارا واعتمد ٥٠ بيانا رئاسيا.

بيان بمناسبة الاجتماع الرسمي الذي يعقد بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

أدلى رئيس مجلس الأمن في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ببيان باسم أعضاء المجلس خلال الاجتماع الرسمي الذي يعقد بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وذكر رئيس مجلس الأمن في ملاحظاته أن المجتمع الدولي يشهد مجموعة من المساعي والمبادرات البناءة التي تتولاها العناصر الفاعلة ذات الصلة في المنطقة وفي غير المنطقة والتي يأمل مجلس الأمن بقوة أن تدفع العملية نحو تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وفي الوقت الذي أحرز فيه بعض التقدم خلال السنة منذ انعقاد مؤتمر أنابوليس تمثل في استئناف المفاوضات المباشرة الثنائية، يظل الوضع في الميدان مدعاة للقلق الشديد. وأبرز رئيس المجلس، في جملة أمور، أنه يجب على الأطراف، حتى يتسنى لها إحراز التقدم، أن تتفادى الأعمال التي تقوض الثقة والتي من شأنها أن تضر بنتائج المفاوضات.

التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قام رئيس المجلس، باسم أعضاء المجلس، بتعميم بيان على الصحافة يدين الهجمات الإرهابية المنفذة في مومباي، الهند، ابتداء من ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي تم خلالها أخذ رهائن وأسفرت عن مصرع وإصابة العديد من الأشخاص.

وأعرب أعضاء المجلس عن تعازيهم لأسر الضحايا ولشعب وحكومة الهند.